تأثير السياسة الحكومية العراقية في قضايا الامن المائي على العلاقات الخارجية حالة دراسية ميسان

م. م. نشوان علاء حسين
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

م. م. نور موفق عبد الغني
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

المستخلص:

تمر عملية رسم السياسات العامة والمحلية بصورة شاملة والمحلية بصورتها الخاصة مراحل مختلفة وتختلف من دولة لاخرى وفق طبيعتها وطول تعقيدها وفقًا الى العوامل والمتغيرات البيئية والمجتمعية والامنية ومنها النظام السياسي ونظام الحكم، حيث ان النظام السياسي والحكم لكل دولة هو المحدد في كيفية رسم السياسة العامة والتي تتضمن السياسة البيئية منها السياسة المائية، مع وصف دور الافراد والجماعات الرسمية والغير رسمية في كيفية تكريس والاستفادة من السياسة المائية واثرها على العلاقات الخارجية، مع طرح المشاكل والحلول والتي تنطوي في محورها واجهة تراثية وحضارية لها دورًا مؤثرًا على العلاقات الخارجية مثل انضمام الاهوار الى تراث العالم، وكذلك انعكاس هذا الانضمام على اهمية العلاقات الخارجية ودورها في التنمية المحلية المجتمعية والاقتصادية من خلال سياسة عامة ومحلية واهمية الوقوف على سير تنفيذ العملية السياسية في رسم السياسة المائية لتحقيق الاهداف الدولية والمحلية في تحقيق الاستراتيجية الحكومية التي تهدف وتسعى الى صنع وتنفيذ سياسة مائية رشيدة انطلاقًا من مهمة الحكومة الاتحادية (المركزية) يجب ان تكون في خدمة الصالح العام وتحقيق المنفعة العامة، من خلال استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، لتحقيق علاقات ودية على مستوى المنطقة دوليًا محققة وهادفة الى تحقيق الاهداف القومية الحكومية. والتي تعد مصدرًا وموردًا اقتصاديًا ذو غايات واهداف سياسية حكومية ومواكبة وملائمة للدول المتطورة وللمتغيرات البيئية المؤثرة على السياسة المائية.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، صنع السياسة العامة، السياسة المحلية، السياسة المائية، التعاون الاقليمي، الامن البيئي.

المقدمة:

ان رسم السياسة الحكومية تتبلور بمراحل مختلفة وتتغير اهدافها من دولة لاخرى في طبيعتها واختلاف الاهداف الحكومية، حيث نال موضوع السياسة المائية اهيمة بالغة ورئيسة في صنع وتنفيذ السياسة الحكومية من خلال تكريس الموارد المائية وفق الاحتياجات والتنظيم الاداري والسياسي والاقتصادي انه يعد من اهم التحديات العالمية من خلال التحكم بمصادره وكيفية تمويله واستثماره في توطين العلاقات الدولية كونه يعد موردًا اقتصادي للبلد. والذي يكون ذات ارتباط سياسي من خلال تأثير العلاقات السياسية على العامل الاقتصادي واستقرار المنطقة وعقد اتفاقيات مشتركة ما بين الدول لتحقيق استقرار المورد المائي لما لها اهمية في حياة المجتمعات والافراد. وفي العراق نشات ازمات مائية كان سببها اللاتنظيم الرشيد للسياسات المائية، فضلًا على ذلك عد مورد رهين للعلاقات الدولية في تأثيره السلبي وفق الاحداث والمتغيرات الدولية والتي تمر فيها المنطقة في كل فترة زمنية معينة.

اهمية البحث:

ان اهمية البحث تنبع من توسع النشاطات الحكومية ونطاقها مع تعقيد الاساليب والاجراءات، نتاج تطور ونمو الاحتياجات المحلية بأستخدام الاساليب العلمية في رسم السياسة العامة المائية، ودورها في العلاقات الدولية واستقرارها وكيفية تحقيق الاهداف الحكومية القومية، والتفكير والتخطيط في مواجهة التحديات والمعوقات، والحد من النتائج السلبية التي تواجه السياسة الحكومية مستقبلًا. فينعكس اهمية دور العلاقات الخارجية في التمويل الرشيد للمياه والية رسم السياسة المحلية محققة المصلحة العامة. مع اهمية العلاقات الدولية كل من مع سوريا وتركيا وايران واثر السياسات على المورد المائي للعراق.

هدف البحث:

ان الهدف الرئيسي من الدراسة هو الوقوف على اهمية السياسة العامة وعلاقاتها بالسياسة المحلية ودورها على العلاقات الخارجية وضرورة توفير السياسة الحكومية (المحلية، العامة) المائية المنتظمة والرشيدة والعمل على تطويرها للارتقاء بمستوى فاعليتها وحل المشاكل المجتمعية على المستويين المحلي والدولي، فالسياسة الحكومية تسعى التى تطوير الاساليب والاجراءات المعتمدة في اختيار البدائل المتاحة لحل المشاكل المائية واستثمارها بصورة صحيحة في تحقيق الاهداف الحكومية والعمل على بناء علاقات ودية والكشف عن افضل الاساليب للصنع والتنفيذ المحققة للاهداف العامة ذات فاعلية وكفاءة. والسعي على تحقيق سياسة مشتركة سليمة مع دول الجوار

اشكالية البحث:

ان واضعي السياسة العامة في استمرارية دائمية بوضع القرارات ومتابعتها وتنفيذها، حيث ان هنالك الكثير من السياسات العامة ومحلية المائية التي تندرج ضمن السياسة القومية للبلد مؤثرة على العلاقات الخارجية واتجه الكثير من التحديات والمشاكل في تنفيذها المحلية والدولية وتحقيق اهدافها، لذا جاء البحث لدراسة مشاكل الصنع والتنفيذ ومحاولة وضع الحلول الناجحة في استخدام اساليب الادارة الحكومية المركزية واللامركزية والمتمثلة بالمجلس المحلي المنتخب، ويمكن حصر مشكلة البحث بالاسئلة الاتية:

ما مدى نجاح المجالس المحلية في صنع السياسة المائية وفي صنع السياسة المحلية واثر تنفيذها ودور عامل العلاقات الخارجية.

تتضمن الاشكالية الثانية في دراسة عن الحلول والبدائل التي تعيق تقديم الخدمات للمواطنين ومنها حماية البيئة.

والاشكالية الثالثة تناولت عن دور الاحداث والمتغيرات في العلاقات الدولية مع الجانب التركي والسوري والايراني في السياسة المائية من خلال المعاهدات والاتفاقيات

فرضية البحث:

تنطلق فرضية الدراسة من ان رسم السياسة الحكومية المائية الناجحة والمتوافقة ذات العمل الاداري المتضمن العديد من الاستراتيجيات الرسمية والغير رسمية لغرض تحقيق الخطط التنظيمية المائية وفق السياسة العامة للبلد، وتفاعل المحيط المجتمعي واعطاء الاهمية القصوى لها، لما فيها من دور خارجي سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي جوهري في تحديد نوع العلاقات الدولية، فأن هذا الارتباط يجعل السياسة العامة المائية بدورها الفاعل عامل مؤثر في استقرار العلاقات الدولية.

الاطار المنهجي للبحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التحليلي لغرض تحليل دور السياسة المائية التي ترسمها الحكومة الاتحادية مشتركة مع الحكومات المحلية في العلاقات الخارجية، والمنهج الوصفي في طرح المعلومات عن اهمية السياسة الحكومية والبحث في موضوعات الدراسة المرتبطة بها.

هيكلية البحث:

تم تناول في الدراسة ثلاثة محاور رئيسية تضمنت المحور الاول عن ماهية السياسة العامة وانواعها في حين تناول المحور الثاني دور السياسة المحلية في رسم سياسة مائية (ميسان انموذجًا)، وقد جاء في المحور الثالث اثر السياسة الحكومية المائية على العلاقات الخارجية واستقرارها.

اولًا: ماهية السياسة العامة

تمهيد:

يعد التمثيل السياسي لتحقيق العديد من الاهداف المجتمعية هو عامل مهم وضروري في الحياة الاجتماعية من خلال اللجوء الى استخدام نوع من انواع النيابة والذي يعد نظام اساسيًا وجوهريًا يناسب به الافكار والتطلعات والنقاش الاجتماعي الى عجلات الماكنة السياسية، لتدير هذه العجلات وتحركها. وان التعامل مع المتغيرات التي تحدث على المستوى الدولي الاقليمي والعالمي والمحلي يتطلب من الضرورة احداث تغيرات جذرية لاسلوب الادارة في السياسة العامة وكيفية تحقيقها للاهداف الحكومية، وهذا يستلزم تبني مفهوم حديث لرسم السياسات العامة، وبما يتلائم مع المتغيرات التي يمر بها البلد، حيث ان المفهوم التقليدي لم يعد قادر على التعامل مع التطورات الحديثة.

السياسة العامة

تعد السياسة هي مجموعة ظواهر وحركات تنظم العلاقات ما بين الافراد والدولة، فالظاهة السياسية هي الممارسات الفعلية للمسوؤلية العامة الرسمية والغير رسمية منبثقة من صميم حياة الجماعة، ويكون علم السياسة والحكم من اقدم المظاهر للنشاط الانساني، كون الانسنا هو كائن محب للاطلاع ومتشوق لمعرفة الوسط السياسي الحكومي الذي يعيش فيه، مع وجود التساؤلات الكثيرة المجتمعية والسياسية لديه.

وان مسؤولية تنفيذ السياسة العامة تكون على عاتق الموظفين الحكوميين، حيث ان عند الطلب منهم ان يسلكو طرق معينة في صنع وتنفيذ السياسة هنالك العديد من الخيارات الاخرى والتي يستطيعون من تلقاء انفسهم سلوكها على المستوى المحلي مع المحاولة على عدم اتخاذ سلوك يناقض السبيل الذي يوجه اليه،ويعرف علم السياسة انه علم الدولة او (علم التنظيم) وكل ما يتصل او يرتبط بحكومة الجماعات لادارة شؤونها وتنظيم علاقاتها في محور واطار الدولة[1]. وان السايسة

1محمد حربي، علم المنظمة (الاصول والتطور والتكامل)، جامعة الموصل، العراق، 1989، ص20.

المحلية هي جزء من السياسة العامة وتمثل جميع الاهداف والمصالح التي يسعى النظام لتحقيقها، وان احدى الادوات لتحقيق السياسة العامة هي تلك السياسة المحلية، وحيث ان الدولة هي المصدر الرئيسي لتشريع القوانين واصدار القرارات وتنفيذها وهي مرتبطة بسياسة الدولة والافراد من خلال تطبيق النظام اللامركزي في تحقيق سياساتها وهيكليتها الشاملة ضمن سياسة خاصة في اطار وحدتها الوظيفية.

وان التطرق الى ماهية السياسة العامة هي ما تقوم به الحكومة او تعتزم بالقيام به لحل مشكلة عامة تواجه المجتمع هادفة الى توفير الحاجات المطلوبة والتي ينشدها المجتمع، فانها الجهد المنظم لتحليل وتقييم وفهم الكيفية التي تمارس بها الحكومة دورها لخدمة المجتمع ورعاية مصالحه وكذلك تحسين مستوى كفاءة الاداء الحكومي دام ان تكون هي تلك الافعال الحكومية ذات الطابع القسري لتحقيق اهداف معينة[1]. ويرى الموند ان السياسة العامة الادارة العام للنظم السياسية في البيئة، وكل كا سوف يتعلق في استخدام سلطة الدولة لغرض تلبية الحاجات والمتطلبات المجتمعية[2].

وتتمثل بمعرفة الخطط التي تقوم في اتباعها الحكومة تجاه مشكلة معينة لمعالجة تلك المشكلة وهنالك العديد من السياسات منها الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والمائية والزراعية والغير من السياسات التي تندرج في اطار مفهوم السياسة العامة للبلد، من اجل الوصول الى هدف معين تم رسمه من قبل المؤسسات الحكومية والغير حكومية محققين بها الصالح العام[3]. فهي انعكاس ثقافة البلد السياسية فهي العامل الاول المؤثر اجتماعيًا لتحقيق اهدافها في مختلف النشاطات التي تتدخل بها الدولة محددة بها الانشطة العامة في سياستها[4]. وان المتغيرات الدولية وتطورها واستمراريتها في عملية التغير البيئي والسياسي والاقتصادي يجعل السياسة العامة ذات متغيرات عديدة تبدأ من كونها متغيرة متأثرة بالبيئة المجاورة مع تفاعلها في العوامل الداخلية والخارجية وفق مدخلاتها ومخرجاتها التي تتأطر في المنظومة المؤسساتية للدولة ومتغيراتها الاقتصادية والتنموية والشأن الخارجي في العلاقات الدولية واثرها في عامل المياه[5]. فهي تنطوي في انواعها الى كل من سياسة عامة تنظيمية للانشطة والاهداف مع تكريس عامل الترغيب في صنعها وتنفيذها في التعبئة الجماهيرية للنظام السياسي، مع تمكين الموارد المائية وغيرها واستثمارها لمؤسسات الدولة والمجتمع لغرض المنفعة المجتمعية في تحقيق سياسة مائية رشيدة مع اقامة علاقات ودية لتحقيقها[6]. متضمنة السياسات العامة بشتى اشكالها الشاملة (الكلية) ذات التدرج الهرمي المقلوب من الادنى الى الاعلى[7]. وان هذا التدرج الهرمي المقلوب الذي يبتدأ من الجزء والمحدود المحلي التنظيمي وهو والسياسة الجزئية ذو الية واحدة مركز على قطاع وهدف معين متعلق بشأن محلي او مؤقت[8]. لينتقل الى السياسة الكلية الشامل فأنه يشمل وحدة محلية او مؤسسة معينة ومن ثم يدخل ضمن نطاق السياسة العامة ومكمل لها لتكون في محور السياسة الكلية الشاملة[9].

2 خصائص السياسة العامة :

تتمتع السياسة العامة بعدة خصائص تجعلها مستقلة ومتميزة عن السياسات الاخرى حيث انها تكو نذات قرارات صادرة من الحكومة تجاه مشكلة معينة من قبل سلطة مختصة في اصداره بالشأن السياسي والمتغيرات الدولية ضمن الاطر والحدود

---

1 ثامر ياسر البكري، ادارة التسويق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، الموصل، 2002، ص55

2 احمد عبد القادر الجمال، دراسات في النظم الاجتماعية والسياسية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الاولى، 1956، ص98.

3 ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص113. وللمزيد ينظر الى: عاصم الاعرجي، مبادئ الادارة العامة منظور سلوكي معاصر، ط1، مطبعة شفيق، بغداد، 1990، ص38-39.

4جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عامر الكبيسي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص46.

5 حسن ابشر الطيب، اهداف السياسات العامة ودورها في ترشيد مشروعات التنمية، مجلة الاداري، العدد (51)، مسقط، 1991، ص50.

6 عامر الكبيسي، صنع السياسات العامة، دار الميسرة، عمان، 1999،ص164.

7 جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، مصدر سبق ذكره، ص119.

8 بن حفيظ علاء الدين، دور الفواعل الغير رسمية في رسم السياسة العامة في الانظمة الديمقراطية والتسلطية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضر، الجزائر، 2014، ص18.

9 المصدر نفسه، ص71.

الدستورية والقانونية، مع تداخلها في الفواعل الداخلية والخارجية مع خاصيتها ذات الطابع المجتمعي والالتزام المحلي والدولي في تحقيق الاهداف الحكومية (المجتمعية)[1].

3- ابعاد السياسة العامة:

ان لكل سياسة عامة ابعادًا في تركيبها ووحدتها، وان البعد السياسي هو الاساسيولا ينفصل عن البعد الاجتماعي، لان السياسة مهما تعقدت فأنها موجهة المجتمع وخدمة مصالحه العامة، وان البعد الاقتصادي والمالي انه عد ضروريًا من اجل ان ترى النور، فأن هذه الابعاد مرتبطة لتشكل في الختام ابعاد السياسة العامة وتتمثل بما يلي[2]:

البعد السياسي: يتمثل هذا البعد في السياسة العامة لانها نتاج قرار الارادة السياسية من خلال اتخاذ القرار بصورة فردية او جماعية، ويثار النقاش في موضوع شرعيتها وكيفية توافقها مع المعتقدات التي يؤمن بها الشعب، ليجعلها سياسة مقبولة محليًا ودوليًا في حين ان السياسات التي تمس نظم معتقداته تواجه الرفض الذي يؤدي الى فشل مقرري السياسة في تحقيق اهدافها المتوخاة منها والبعد السياسي من الابعاد الضرورية لفهم كل سياسة عامة الذي يعطي معنى للارقام والاحصائيات، وللوسائل المادية والسيولة المالية المستعملة في كل سياسة عامة من جهة وسياسة مائية من جهة اخرى.

البعد الاجتماعي: كيفما تكون طبيعة كل سياسة عامة فالاجتماعية تهدف الى الية توزيع الموارد المعبأة في المجتمع، التي تكمن في الوظيفة التوزيعية للسياسة العامة والبعد الاجتماعي لها، فالثروة والخدمات والسلع والموارد المادية تكون مشكلة نقطة التقاء المصالح ما بين مجموعة من الفئات الاجتماعية والفاعلين والساسة العامة التي تسن من قبل الحكومة لصالح المنفعة العامة، هادفة الى توزيع الموارد على مختلف الشرائج الاجتماعية مع الاشارة الى دور جماعات المؤثرة في السياسة العامة الاجتماعية، والذي من المفترض نظريًا نا تقوم الدولة بالتحكيم السياسي، فسياسة دعم الموارد الاولية الاكثر استهلاكًا معبرة عن دعم الفئات الاجتماعية الاكثر فقرًا، وتقديم المعونات للفلاحين مترجم الامتداد الاجتماعي للحكومة، وان صنع وتنفيذ سياسة عامة ومحلية مائية يكون ذات ابعاد اجتماعية في تنظيم التنظيم الاداري المائي للمجتمع المحلي، هادف الى تحقيق الخدمات المائية المجتمعية والزراعية، وعلى المستوى الدولي يتمثل في عقد اتفاقيات ومعاهدات مساهمة في ادامة العلاقات الدولية المشتركة في المنطقة وتعزيز دور العلاقات الودية والابتعاد عن المشكلات الدولية اثناء الازمات ومواجهة التحديات والمعوقات بصورة مشتركة من خلال عقد علاقات دولية مجاورة مساهمة في التنمية المحلية والدولية وتحقيق الاهداف القومية للدولة.

البعد الاقتصادي والمالي: يعد المال هو الوقود الحقيقي للسياسة العامة الى جانب المورد المائي من خلال تنمية الثروة السمكية وتكريسه في العامل الزراعي والتكنولوجي، فالتنفيذ المادي لكل سياسة عامة يتوقف على ما يرصد من موارد مالية تهدف الى انجاح وتنفيذ هذه السياسة، وكثيرًا ما تبرر هذه الحكومات عجزها في مواجهة المشاكل التي تعترض تطبيق السياسة المالية والمائية وتحقيق اهداف كلا السياستين. وكل سياسة عامة مائية لا تحقق اهداف اقتصادية ومالية لانجاحها تعد سياسة دون مفعول، فأن تحليل السياسات العامة لابد ان ينظر الى هذه الابعاد الثلاثة، فانها ترجمة للسياسة العامة التي يحددها جيمس اندرسون في منهج عمل مقصود او هادف يتبعه فاعل للتعامل في المشاكل التي تعترض تطبيق السياسة العامة[3].

وتختلف ادوار الحكومات في صنع السياسة العامة بشكل عام والسياسة المائية بشكلها الخاص في العقود الاخيرة من الزمن في تدخلها ودرجة تأثيرها في المجتمع وعلاقاتها مع الدول، نتيجة للتغيرات العالمية التي جرت في الاونة الاخيرة واساليب وطرق السيطرة العالمية على الموارد الرئيسية للحكومات وكيفية تأمين احتياجاتها لها وتوفيرها لمجتمعاتها لذا عدت السياسة العامة هي مقننة للانماط والاشكال والاليات في سلوك الحكومة لتحقيق غاياتها ودورها الفعال في علاقاتها الدولية المجاورة والغير مجاورة مع تقنين سياسة ادارية واستراتيجية في المؤسسات في اهمية ودور استراتيجيتها المائية في المؤسسات المختصة بهذا الشأن[4]. والذي يأتي دورها تنظيمي في اعداد السياسة العامة، مع التأكيد على جانب العلاقات السليمة الدولية لتحقيق هذا التنظيم الاستراتيجي المائي فينتقل الحال من تنظيم الموارد المائية الى تنظيم العلاقات الدولية في ادارة الشأن المالي، في دورها السياسي والاداري وتحقيقه على المستوى الدولي، لتحقيق المنافع الحكومية (المجتمعية)،

1حسن ابشر الطيب، الدولة العصرية دولة المؤسسات، القاهرة، دار الثقافة للنشر، 2000، ص121-122. وللمزيد من التفاصيل ينظر الى: زاهد محمد ديري، إدارة حكومية، ط1، عمان، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2011، ص151.

2عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة (النظرية والتطبيق)، المنظمة العربية للتنمية الادارية للنشر، الامارات، 2009، ص29.

3علياء حسين سلمان ال بو راضي، تقويم الوضع الاروائي والاستغلال الامثل لمصادر المياه في منطقة الفرات الاوسط، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2006، ص69.

4 محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة،ط1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع،عمان، 2009، ص52.

في تكريس دور السياسة كعامل يتأثر ومؤثر في المتغيرات البيئية مع تحقيق الخدمات المحلية كالجسور والتعليمية الى جانب المتطلبات الدولية واهداف اقامة العلاقات الدولية لتوفير الحاجات الاساسية والسلم الدولي في المنطقة[1]. الذي يؤدي الى تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال سياسة مرتبطة المحلية بالدولية وتحقيق المشاريع الخدمية واعادة توزيع الموارد في استراتيجية وطنية محكمة ورشيدة مساهمة ومحققة لتحقيق استراتيجية تنموية مواكبة ومعاصرة للتطورات الدولية والبيئية في المجتمع الدولي2.

4- صانعو السياسة العامة:

تتمثل السياسة الحكومية المؤسساتية الدور المهم في سن القوانين واللوائح لتطبيقها، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين مع الحث الحكومات للمنافسة لتكون في مصاف الدول المتطورة واقامة العلاقات السليمة في تحقيق الاستقرار المائي والاقتصادي وحل الازمات مع مراعاة الظورف البيئية التي تحيط بيها الداخلية الخارجية التي تعد اهم العوامل المؤثرة في رسم السياسات العامة لتعكس مع ثقافات المجتمع مع قيمته ومعتقداته التي تنظم العلاقة ما بين كل من الحكومة والمواطن وانعكاسها على العلاقات الخارجية والاستقرار الاستراتيجي في تحقيق الاهداف. وتمر عملي ةصناعة السياسة العامة في مراحل عديدة لتحقيق اهدافها متمثلة بما يلي[3]:

ادراك المشكلة واهميتها: ان معرفة المشكلة التي تعترض الوحدة المحلية او الاتحادية في تحقيق اهدافها والية رسم سياسة عامة ذات اهداف خارجية مرتبطة بالقضايا الدولية في الموارد المائية وغيرها من الموارد الاخرى والاهداف المرتبطة بالسياسة الحكومية، وتحديد المقومات التي تنطوي في المحاور البيئية، حيث ان ادراك المشكلة وتحديدها هي المرتكز الاساسي لمعرفة كيفية صياغة الاهداف وايجاد الحلول ودور العلاقات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات في القضاء على المشاكل التي تعترض تحقيق سياسة عامة ناجحة.

تنظيم الاهداف والمشاكل : تعد المشاكل والقضايا والاهداف الحكومية والمجتمعية ذات تدرج هرمي في الاهمية من حيث الرسم (الصنع) والتنفيذ والتي تبدأ في توفير الموارد التي تخدم وتتسم بالضرورية للمجتمع والتي يكون العامل المائي من المرتكزات الاساسية والمهمة وذات الاولوية في تحقيق الحاجات الحكومية والمجتمعية والتي تتطلب اقامة علاقات ودية.

صنع السياسة الحكومية: ان عملية الصنع او ما يطلق عليها برسم السياسة العامة تبدأ بتدوين الملاحظات والمشاكل والاهداف ومن ثم تثبيتها من حيث الالولوية والاهمية من قبل السلطات والجهات المختصة المحلية والاتحادية للتبلور بصورة عامة ومن ثم ترفع بصيغة قوانين توجه الى السلطات التنفيذية في تحقيقها والسير على الخطط ومواجهة التحديات وايجاد البدائل لتحقيق الاهداف.

تنفيذ السياسة الحكومية: امرحلة التنفيذ هي المرحلة الفعلية والمترجمة للسياسة العامة وانعكاسها على ارض الواقع لتحقيق الاهداف، والتي تكون سياسة ذات قبول ورضا، للاطراف المختصة والمجتمع.

تقويم السياسة الحكومية: ان عملية الرقابة والتقويم تتبع للتأثيرات التي تنتج خلال عملية تنفيذ السياسة العامة ومدى تحقيق اهدافها، وان بعض السياسات من الممكن قد لا تحقق النتيجة المرجوة او ان تكون ذات سياسة مردود متدني مع مواجهتها ببعض التحديات وعدم تلبيتها لجميع القضايا، فيؤدي الى تناولها بصورة ذات تركيبة جزئية هرمية التدرج من حيث الاهمية والتي تهدف الى السياسة المؤسسية والحاجات المجتمعية وفق العوامل المتجددة والبيئة المتغيرة والاحداث المتطورة للمحيط المحلي والدولي الذي يؤدي الى تغيير في كثير من الاحيان نوع السياسة وهدفها لتحقيق توازن في تحقيق المفنعة العامة مع استمرار التنمية المؤسسية في تحقيق الغايات والمتطلبات المجتمعية التي تسعى اليها الدولة.

ثانيًا: دور السياسة المحلية في رسم السياسة المائية (ميسان انموذجًا)

مفهوم السياسة المحلية وماهيتها

ترتبط السياسة المحلية بالسياسة العامة فهي جزءًا منها وانعكاس صورتها المصغرة ضمن رقعة جغرافية لوحدة محلية معينة او مؤسسة ملبية الاحتياجات المجتمعية لها وكل وحدة محلية هي مختلفة عن الاخرى في احتياجاتها واهدافها وخصوصيتها التي تمتاز بها سواء من حيث الموارد الطبيعة لها او الفئات المجتمعية التي تحتسب على ضمن هذه الوحدة

---

1 عبد الفتاح ياغي، السياسات العامة (النظرية والتطبيق)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، الامارات، 2009، ص28.

2 المصدر نفسه، ص29.

3فرح ضياء حسين، الحوكمة بين السياسات العامة وسياسة الحكم، بغداد، 2018 ص27. وللمزيد من التفاصيل ينظر الى: احمد مصطفى الحسيني، تحليل السياسات (مدخل جديد في التخطيط في الانظمة الحكومية)، مطابع البيان التجارية، دبي، 1994، ص94.

واختلاف المشاكل فيما بينهم، من حيث مشاكل المياه والكهرباء والخدمات والموقع الجغرافي والدور الاقليمي ودور الحكومة الاتحادية في التدخل ومدى اهمية من مشكلة لاخرى، والذي يعد المورد المائي من اهم المشاكل التي تتطلب تدخل الحكومة الاتحادية لتوفيره من خلال عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والية استثماره لتجنب سوء الادارة المائية[1]. وان السياسة المحلية هي عملية تنظيم الخطط وحل المشكلات وتنمية مجتمعها المحلي وفق خطط واستراتيجية ملائمة لقوانين الحكومة الاتحادية. وفي العراق ان تطبيق اللامركزية الادارية للمحافظات الغير منتظمة في اقليم ادى هذه التطبيق الى ممارسة المحافظات الى وظائف ادارية داخل وحداتها المحلية مع وجود عامل الرقابة من قبل الحكومة الاتحادية على اعمالها والتدخل في بعض الوظائف التي تتطلب تدخلها وعدم قدرة تلك الوحدات على تحقيقها بمفردها، وان هذا التفرد في العمل والتدخل يتم ادراكه في تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات ومع اهمية الفصل ما بين اختصاصات وصلاحيات الحكومة الاتحادية والمحلية[2]. وان هذا الفصل في الوظائف ما بينهما يأتي من نوع وطبيعة العمل وهدفه فتختص المجالس المحلية بالعديد من الاهداف منها (التخصص الوظيفي المحلي، التخصص المجتمعي المحلي، الاقتصاد المحلي التنموي والمحفز للاقتصاد القومي، الهدف الديمقراطي في ادارة شوؤنهم المحلية)[3]. وهذه الاهداف تتم من قبل افراد الوحدة المحلية المختصين ومشاركتهم وفق هيئات رسمية وغير رسمية ضمن دوائر مختصة داخل كل مجلس محافظة مع دور المنظمات والرأي العام وجماعات الضغط مع دور الحكومة الاتحادية في حل المشاكل العامة التي تنطوي ضمن سياساتها واختصاصاتها، ولابد من التركيز على المتغيرات البيئية للمحافظة والتخطيط المحلي والعملية التنموية وان هذا التأقلم مع المتغيرات البيئية يتطلب عامل المرونة في عملية التخطيط واثناء تنفيذه مع الاحتفاظ بالاهداف المرجوة تحقيقها لهم مع وجود البدائل الملائمة للخطط المحلية في الحالات الطارئة والازمات[4]. مع التنظيم في تحقيق السياسات المحلية بصورة عادلة في عملية الصنع والتنفيذ في كل وحدة محلية من خلال تدوين مشاكلها واثر التعامل مع هذه المشاكل ونتائجها من خلال الافكار والخطط والمقترحات واقرار الالية الادارية والمالية والقانونية التي يتم اتباعها في تحقيق الاهداف والقضاء او الحد من المشاكل المحلية[5]. وان صنع وتنفيذ السياسة المشتركة المتضمنة في السياسات المائية التنموية تكون تعاونية تنسيقية وتعد انها خطط قومية كونها تدخل ضمن محور العلاقات الدولية فتتدخل ضمن العامل التخطيطي والرقابي[6]. وان الجهات المختصة في صنع وتنفيذ سياسة محلية وعامة هيئات رسمية متمثلة بمجلس المحافظة ودوائر مرتبطة بها ودائرة المحافظة (المحافظ وقائمقام ومدير الناحية) مع دور الهيئات القضائية في صحة القرارات والاوامر التنظيمية والادارية قانونيًا وكيفية العمل على الاستثمار المحلية والاتفاقيات المنعقدة وصحة تطبيقها[7]. مع اهمية صياغة خطط محلية من قبل الوحدات الادارية (مجالس المحافظات) متناسبة مع البيئة الخاصة بها منها (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، البيئية المتضمنة الموارد المائية) وان هذا التناسب في الموارد الطبيعية يكون عامل مؤشر ومساهم في متغير العملية الاقتصادية وتطبيق سياسة محلية للمحافظات وسياسة عامة للدولة بصورتها الشاملة. وترتبط الادارة العامة في العملية التعاونية المشتركة التي تحقق خدمة الصالح العام وبنسبة انجاز ذات قبول في الوقت والهدف[8]. ومن متطلبات الصنع ومرحلة التنفيذ للسياسات الحكومية الخطط المنظمة ومخرجات الاستقبال الصحيحة للمشكلات المائية مع عامل التأثير في الفواعل الرئيسية في السلطة[9].

1احمد سلامة بدر، دور الادارة المحلية في تخفيف اعباء الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص73.

2 حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، ط1، زمزم للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص29.

3 سلام عبد علي العبادي، مثال عبد الغني العزاوي، السياسة الاجتماعية في العراق (جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق)، مجلة كلية الآداب، العدد (96)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2011، ص54. وينظر الى: عبد الجبار احمد عبد الله، الفيدرالية واللامركزية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص7.

4 جمعة فرحات السعيد، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، ط1، دار المريخ للنشر، السعودية، 2000، ص333.

55 محمد احمد العدوي، دراسة السياسات العامة، ط1، دار الزهراء للنشر، الرياض، 2015، ص48-49.

6 محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية، المكتبة القانونية، بغداد، 2008، ص 116-117.

7فرح ضياء حسين الصفار، دليلك في رسم السياسات العامة للحكومة المحلية، مؤسسة النور الجامعة، بغداد، ص37.

8 جاسم محمد الذهبي، ونجم محمد العزاوي، مبادئ الادارة العامة منظور استراتيجي شامل، ط1، مكتبة الجزيرة للطباعة والاستنساخ، بغداد، 2005، ص13.

9كل فخار فليح جهاد، صنع السياسة العامة الداخلية في العراق ودور الحكومات فيها، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2015، ص135.

مع تحديد التغذية العكسية المساهمة في معرفة الاخطاء والاحتياجات والمتغيرات البيئية التي تتعرض لها الوحدة المحلية ونقاط الضعف والقوة. ويستند على هذا الامر الغاية السياسية للسياسات الحكومية مع وضع الاستراتيجيات المائية لنجاح العملية التخطيطية وتحقيق اكبر قدر من الانجاز الاستراتيجي[1]. وان تحقيق كفاية في الموارد المائية يعود الى دور العامل السياسي وكيفية فلسفته في العلاقات الدولية وانعكاسها على تمكين الموارد الطبيعية (المورد المائي) وتوظيفه في تحقيق الاكتفاء البنيوي للوحدات المحلية بصورة خاصة والدولة بصورتها العامة. وان لانجاح السياسات الحكومية المؤسساتية وضع استراتيجيات رفع المستوى للوحدة المحلية بمفاصلة الادارية والمالية والاجتماعية والسياسية وتضمينها ضمن التوزيع العادل والتركيز على الموارد الطبيعية وتوظيفها في خدمة الوحدة المحلية مع تشكيل هيئات مختصة في الرقابة على توظيف الموارد الطبيعية، مع خاتيار الخطط الانسب من العديد من مجموعة بدائل لتحقيق الوفرة المائية والمحافظة على البيئة المحيطة.

2- دور مجلس محافظة ميسان في تطبيق سياسة حماية البيئة:

تعرف الموارد المائية هي كل ما يشمل الهبات المائية الطبيعية، وتغطي جزء من سطح الارض وينتفع به في شكل طاقة تنتج من حركات المد والجزر او المساقط المائية والانتفاع في خدمات (النقل المائي)، ولابد من ذكر اهميتها في حياة الانسان والحيوان والنبات، والانشطة الخدمية والزراعية والصناعية، وتوليد الطاقة الكهربائية، ومن اهم استخدامات المياه الذي يكون من اجل الناس في مياه الشرب والصرف الصحي، ومن اجل المياه في الزراعة والامن الغذائي، والطاقة الكهرومائية2. فضلًا الى مواجهة المجتمعات بصورة كافة الى مشكلة اقتصادية ونجرة الموارد وزيادة معدل السكان الى حاجاتهم، الامر الذي يتطلب تدخل الدولة على المستوى المحلي والدولي، حيث ان بسبب ندرة هذه الموارد وانعدامها وقصور توفيرها يؤدي الى تدهور القدرة الانتاجية لبعض هذه الموارد. لذا تحاول الدول وصول الى التخصيص الرشيد والامثل لمواردها وتوزيعها وتحقيق الكفاءة في التنظيم لهذه الموارد، عامل المياه بصورته الخاصة، وياتي حماية الموارد وللمحافظة عليها هو تكريسها بصورة شاملة وكاملة وتحديد امكانية استغلالها مع وضع الخطط والبرامج التي يتضح بها عدم الاسراف في الاستخدام3. ولعامل المياه علاقة وارتباط بالعامل الاقتصادي ففي الدول النامية انها تحل معضلة كبيرة في العوامل الزراعية والصناعية وان الية العلاقة تكم في حجم الانتاج القومي معتمد على الكميات المتاحة من الموارد البشرية والطبيعية. لذا تم تكريس مصطلح (اقتصاديات الموارد المائية) متضمنًا العديد من الابعاد من خلال دراسة الثروة وطرق توزيعها والمعيشة للافراد مع الانشطة الاقتصادية، وروابط المتعلقة في الاستهلاك والتبادل، مع تكون الاسعار، ان هذه الدراسة تطرح كيفية تكريس وتخصيص ما يتمتع به البلد او رقعة جغرافية معينة من مورد اقتصادي نادر مع توفير البدائل

له4. وفي العراق تتنوع مصادر الموارد المائية من الامطار والمياه الجوفية والمياه السطحية، وتعد المياه السطحية من اهم المصدار للمياه العراقية المتمثلة بالاودية والانهار دائمة الجريان وروافدها والاودية الموسمية وخزانات المياه، ويعد مصدرًا مهمًا في الحياة المجتمعية والاقتصاد حول نهري دجلة والفرات وشط العرب والجداول المتفرعة منها مع ذكر اهمية دور مياه الاهوار المحلي في اقتصاد البلد والمحافظة والدور العالمي ومكانتها كونها تعد من احدى تراث العالمي

1 ميسون علي حسين الليلة، الحكومات المحلية ودورها في تنفيذ السياسة العامة وتقديم الخدمات (دراسة حالة محافظة بابل)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد (4)، المجلد (24)، 2016، ص169.

2 علي احمد هارون، اسس الجغرافية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص329. وينظر الى خالص حسني الاشعب وانور مهدي صالح، الموارد الطبعيية وصيانتها، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ب ت، ص167.

3 سمير امين واخرون، الصراع حول المياه، الارث المشترك للانسانية، ترجمة سعد الطويل، مجدي الجمال، مركز البحوث العربية الافريقية، ط1، 2005،ص42.

4 اشرف صبحي عبد العاطي، المياه والتنمية الاقتصادية، دار ومكتبة الاسراء، مصر، طنطا، 1997، ص18.

واتجاه الانظار نحوها واستقطاب السياح وتحقيق الاكتفاء المائي للمنطقة فأنها ذات عامل اجتماعي سياسي واقتصادي للبلد1. وتواجه الموارد المائية في العراق تحديات داخلية وخارجية والمتمثلة بالتحديات الداخلية منها2:

التغيرات المناخية: ان مشكلة الاحتباس الحراري نتيجة التلوث الحاصل في الهواء ادى الى ارتفاع درجة الحرارة وتغير الطقس وحركة الرياح الذي كان سببًا رئيسيًا في الجفاف وشحة الامطار الذي ادى الى معوقات في التنمية الاقتصادية والصناعية وغياب استخدام تقنيات الطاقة المتجددة. ون هذا التغيير المناخي وقلة المياة في دجلة والفرات سيؤدي الى زيادة الاملاح وزيادة معدلات التلوث

الزيادة السكانية: تعد الزيادة السكانية عاملًا مضر في البلد على كافة مستوياته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وان الزبادة في طلب الموارد منها المورد المائي مع نسبة السكان وحاجتها له في الوقت نفسه يؤدي الى نقص في المياه والي يتجه الى مواجهة العديد من التحديات الداخلية والخارجية في توفيرة بصورة كافية.

تلوث مياه الانهار: ان المشكلات البيئية ناتجة عن سوء الادارة والاستثمار للموارد المائية

الاتفاع نسبة الملوحة وهدر المياه: فأن فساد مكونات البيئة يخل في التوازن البيئي وان المتضرر الاول هو الهنصر المائي من التلوث بكل انواعه وبسبب شحة المياه في العراق اصبحت الكثير من الروافد انهار ملوثة. وان مصادر تلوثها تنبع من المخلفات البشرية والصناعات والمياه العادمة الزراعية.

سوء الادارة المائية: ان سوء الادارة في شتى الميادين يؤدي الى عدم تحقيق الاهداف فضلًا عن تراجع وفشل استراتيجية التخطيط والتنظيم في داخل الوحدة المحلية او البلد ذاته، وان عدم استخدام الطرق العلمية في الري واستخدام الطرق التقليدية وهدر المياه، وسوء السياسات المائية والية استخدامها يؤدي الى شحة في المورد المائي مع تراجع في تحقيق الخدمات وازياد التحديات والمعوقات.

تعد مديرية بيئة ميسان هي احدى تشكيلات دائرة حماية وتحسين البيئة في المنطقة الجنوبية، التبعة لوزارة البيئة، وتتكون المديرية من عدة شعب التي تتضمن فيها البيئة الحضرية، وشعبة الاهوار وشعبة الموافقات البيئية، وشعبة النظم البيئية الطبيعية، اضافة الى شعبة مراقبة الكيمياويات. وتسعى الى تحقيق هدف السلام والعدل والمؤسسات القوية في مراقبتها لنوعية المياه على نهر دجلة وحصول على مياه شرب صحية والحد من التلوث وتحسين ونوعية المياه، وكذلك تحقيق هدف مدن ومجمتعات محلية مستدامة من خلال مراقبة ومتابعة مواقع الطمر في المحافظة والسعب نحو تحقيق االانتاج والاستهلاك المسؤولان والذي يتضمن مراقبة التنفيذ للادارة السليمة والصحيحة للمواد الكيمياوية والمكاتب الزراعية والنفايات، والمحلات الزراعية والمشاتل مع وضع المخالفات والتجشيع على اعادة التدوير. والتوجه في الحياة في البر وحماية المحميات الطبيعية وتنسيقها مع الجهات ذات العلاقة والمختصة للحفاظ على التنوع الاحيائي. ومن اهم الاعمال والانشطة التي تقوم بها المديرية لتحقيق الاهداف التنموية المستدامة، وهي3:

قيام شعبة البيئة الحضرية بمراقبة المصادر المائية واكمال ترددات الفحوصات التي تختص بها وحدة المراقبة ونوعية المياه، والتي تبلغ 22 تردد لمراقبة نوعية المياه في نهر دجلة على طول محافظة ميسان.

قيام شعبة البيئة الحضرية بقياس مناسيب الابار المتساقط وقياس الضوضاء ووحدة مراقبة نوعية الهواء والضوضاء. ولوزارة البيئة الدور الرقابي لرصد كل من المتغيرات الكيمياوية والبيولوجية المعتمدة في المصادر المائية بصورة دورية ومستمرة وفق الاجراءات القانونية المتخذة لغرض الزام الجهات الملوثة والتي تصرف مخلفاتها الى المصادر المائية بعدم التصريف، الا بعد اجراء المعالجات اللازمة والتي قامت المديرية بأتخاذ الاجراءات القانونية في حق محطات ضخ المياه

---

1 سالم محمد عبود وزياد محمد عبود، صناعة العطش ومستقبليات حرب المياه، دراسة في الوطن العربي والعراق، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2012، ص177.

2 عماد احمد الجواهري ورضا عبد الجبار الشمري، مشكلات المياه في العراق بين الواقع والحلول المقترحة، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد الثاني، العدد الاول، جامعة القادسية، 2009، ص7.

3ديوان محافظة ميسان، اعمال مجلس المحافظة، للتنمية المستدامة، قسم الاعلام، على الموقع الالكتروني في ادناه، تاريخ الدخول :2024/3/15

www.maysan.gov.iq

المجاري لتصريفها مياه صرف صحي الى النهر مباشرة، حيث تم توجيه (2) غرامات مالية في حق مديرية مجاري ميسان وعملية سريان لمخالفة مستمرة وكما يلي1:

محطة ضخ مجاري قلعة صالح الاولى فرض غرامة مالية شهرية بموجب كتاب دائرة حماية وتحسين البيئة في المنطقة الجنوبية، القسم الفني.

محطة ضخ مجاري ناحية العزير فرض غرامة مالية شهرية بموجب كتاب دائرة حماية وتحسين البيئة في المنطقة الجنوبية، القسم الفني. اتخاذ الاجراءات القانونية بحق محطة معالجة مجاري قضاء المجر الكبير، بسبب عدم توفير منظومة ازالة الروائح داخل المحطة حيث تم توجيه كتاب غرامة بموجب كتاب وزارة البيئة، الدائرة القانونية.

اتخاذ الاجراءات القانونية في حق محطة مجاري العمارة القديمة بسبب تصرف مخلفات السائلة الى نهر دجلة دون معالجة، توجيه كتاب غرامة مالية بموجب كتاب وزارة البيئة، الدائرة القانونية.

ومن ضمن اعمال مديرية بلدية ميسان ما يلي2:

زيارة شعبة البيئة الحضرية في زيارات ميدانية الى المناطق فيها ابار مياه جوفية ومراقبة المياه الجوفية

زيارة ميدانية ضمن خطة شعبة الاهوار اجراء فحصوات الكيمياوية والفيزيائية لنوعية المياه في مختبر البلدية وحالات الجفاف ومعرفة المهددات.

اعداد تقرير عن مواقع سلامة المكون والواقع الاقتصادي للقرى المحاذية للاهوار ومتابعة الواقع البيئي.

مراقبة من قبل شعبة الكيمياويات في زيارة الى مصفى النفط الواقع الى المكاتب الزراعية والمشاتل والمحلات الزراعية في المحافظة.

قيام شعبة مراقبة الكيمياويات زيارة مصفى نفط ميسان في المحافظة لمتابعة الواقع البيئي.

اقامت شعبة الموافقات البيئية في دراسة التقارير للاثر البيئي لكافة الانشطة الخدمية والزراعية والصناعية والحد من انتاج النفايات والعمل على اعادتها وفق الطرق السلمية.

قيام شعبة النظم البيئية، الطبيعية في العمل على اعلان المحميات الطبيعية في اكثر من موقع لتوفير بيئة طبيعية ضمن معايير الحفظ للتنوع الاحيائي، في منطقة محمية الطيب.

تعاونت شعبة النظم البيئية الطبيعية والاهوار في المتابعة المستمرة بالجولات والزيارات في رصد حالات الصيد الجائر، غير المشروع.

ولمديرية بيئة ميسان علاقة في اهداف التنمية المستدامة وفق الاجراءات التي تتبعها المديرية لحماية البيئة وبتعاونها مع الشركات العاملة بالوقاية من الاضرار البيئية مع ضرورة تحقق الاهداف وبمنع وقوع الاضرار البيئية والتزامها بالمسؤولية وذلك بالرجوع الى احكام القانون العراقي ونصوص عقود الخدمة المبرمة وتحديد مقصودها من الماجة 29 من قانون العقد الفقرة الاولى، مع الرجوع والنظر الى قانون وزارة البيئة رقم (37) لسنة 2008 وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009 يجعل الالتزام قابلًا حيث انه في اتباع سياسة وقائية لاقل من حدة التلوث، وان ما تتضمنه عقود الخدمة تجنب الاضرار البيئية كما جاء في نص المادة (41) في البند (1) على الشركة الملتزمة القيام بالاعمال البترولية ومراعة الصحة والسلامة وحماية البيئة. ومن الاجراءات الوقائية من الاضرار البيئية تضمنت احكام القانون العراقي مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى الوقاية من الاضرار المؤكدة والمحتملة والذي يمثل خطرها على المجتمع المحلي في المحافظة والمسطحات المائية والزام الجهات العاملة بالتراخيص بحماية البيئة ولا يقتصر هذا الامر على سعيها لتجنب وقوع الاضرار البيئية بما تتخذه من الاجراءات الوقائية وانما يمتد ليشمل الاجراءات الي تتخذها لمعالجة الاضرار البيئية ويستوي في ذلك ان يكون سبب حصول تلك الاضرار ناتجًا من خطأ الجهة العاملة اخلالها بالضوابط والمحددات البيئية او حصول الاخطاء

1ديوان محافظة ميسان، اعمال مجلس المحافظة، للتنمية المستدامة، قسم الاعلام، على الموقع الالكتروني في ادناه، تاريخ الدخول :2024/3/17

www.maysan.gov.iq

2ديوان محافظة ميسان، اعمال مجلس المحافظة، للتنمية المستدامة، قسم الاعلام، على الموقع الالكتروني في ادناه، تاريخ الدخول :2024/3/19

www.maysan.gov.iq

في ظروف عادية ام حالة طارئة، فمن الضروري التقيد ببرنامج العمل والموازنة المصادق عليها، والسرعة في اتخاذ التدابير لمعالجة اثار الاضرار البيئية المحتملة في المحافظة، ولا تلتزم المحافظة او المؤسسة في تعويض المتضرر عن الاضرار البيئية التي تلحقه ما لم يحصل خطأ من جانبها وان يتحقق الضرر البيئي. ويمكن ان يضاف الى نطاق التعويض التزام الجهات العاملة في منطقة التعاقد معالجة الاضرار الي نشات نتيجة تسرب النفط الى المسطحات المائية، والاراضي، حيث انه يندرج ضمن التعويض العيني الذي يستهدف ازالة الضرر من الجهات العاملة التي تتحمل مسؤوليته، اضافة الى الجزاء الاداري المتمثل بالاجراءات والقرارات القانونية، منها توجيه الانذار الى الجهة العاملة، على سبيل المثال شركة نفط ميسان توجيه اشعار الى المقاول او المشغل بوضع خطة وتدابير اجرائية علاجية والمصادقة عليها من قبل لجنة مشتركة تحددها شركة نفط ميسان1.

ثالثا: اثر السياسة الحكومية المائية على العلاقات الخارجية واستقرارها

السياسات المائية الحكومية تلعب دورًا هامًا في تشكيل العلاقات الخارجية. على سبيل المثال، قد تؤدي سياسات إدارة المياه وتوزيعها إلى توتر في العلاقات مع الدول المشتركة في مصادر المياه، أو قد تؤدي إلى تعزيز التعاون والتفاهم إذا تم إدارة الموارد المائية بشكل مستدام وعادل. كما أن السياسات المائية يمكن أن تكون موضوعًا للتفاوض والتعاون الدولي، حيث يمكن للدول العمل سويًا لإيجاد حلول لقضايا الإمدادات المائية المشتركة، وهذا يمكن أن يعزز العلاقات الخارجية بين الدول. سياسات إدارة المياه التي تتبناها الحكومات يمكن أن تؤثر بشكل كبير على العلاقات الخارجية للدول. على سبيل المثال2:

1- التعاون الإقليمي: قد تشجع السياسات الحكومية على التعاون الإقليمي في إدارة وتوزيع الموارد المائية المشتركة، مما يعزز التفاهم والتعاون بين الدول المعنية ويقلل من فرص النزاعات..

2-التأثير الاقتصادي: قد تؤدي سياسات إدارة المياه إلى تأثيرات اقتصادية مباشرة، مثل تأثير الإمدادات المائية على الزراعة والصناعة. هذا يمكن أن يؤثر على العلاقات التجارية والاقتصادية بين الدول..

3-الأمن المائي: تلعب السياسات المائية دورًا في تحديد مدى استقرار وأمان إمدادات المياه، وهذا يمكن أن يؤثر على العلاقات السياسية بين الدول، خاصة في المناطق التي تعتمد بشكل كبير على الموارد المائية المشتركة..

4-التأثير البيئي: قد تؤثر سياسات إدارة المياه على البيئة المائية المشتركة، مما يؤثر على الحفاظ على البيئة والحياة البرية. هذا يمكن أن يكون موضوعًا للتعاون الدولي والتفاوض حول القضايا البيئية.ان السياسات المائية الحكومية تلعب دورًا رئيسيًا في تحديد العلاقات الخارجية، سواء عن طريق التعاون الاقليمي او التأثير الاقتصادي او الامن المائي او الحفاظ على البيئة.

أصبح الأمن المائي العربي تحت رحمة قوى خارجية تتحكم الى حد كبير فيه، ذلك ان مصادر المياه ومنابعها هي خارج البلاد العربية، ويزيد من خطورة هذه المشكلة غياب استراتيجية أمنية عربية لحماية هذه الثروة القومية3. ويرى العراق يرى العراق انه الأكثر تضرراً من نقص المياه سواء بحكم موقعه الجغرافي كدولة مصب، أو من أثر التغيرات المناخية او المشروعات والسدود المائية في كل من سوريا وتركيا، ويرى العراق انه قد تضرر من البروتوكول الموقع بين سوريا وتركيا عام ١٩٨٧، حيث لم تتجاوز حصته عن ٩مليارات ٣ سنوياً، وهذا يمثل نصف الحد الادنى للاحتياجات العراقية، وفي الوقت نفسه لا يوجد اتفاق بين سوريا والعراق حول توزيع نسبي لما يبقى من مياه الفرات4. وتحديدا لم يتمكن العراق حتى الآن من إيجاد وتطبيق سياسيات وآليات وسبل ناجحة لمواجهة المشكلات المائية مع دول المنبع والمجرى، بما أثر بشكل سلبي مباشر على الواقع المائي والبيئي. ويعاني قطاع الموارد المائية العديد من الأزمات والمشكلات ذات البعد الخارجي؛ لوقوع منابع أغلب نهر دجلة وكل منابع نهر الفرات خارج العراق، بالإضافة إلى أن العراق دولة المصب الأخير للنهرين، مما يثير العديد من القضايا الخلافية بين العراق ودول المجرى (تركيا، سوريا، إيران) خاصة في ظل عدم توصل القانون الدولي لإيجاد معاهدات واتفاقيات ملزمة للدول التعاون في مجالات إنشاء

1احمد محمد قادر، المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية والتأمين عنها من المنظور القانوني دراسة تحليلية 2015، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، النجف الاشرف، مجلد 4، عدد 15، ص346.

2 نوري صبيح، من يصنع السياسة الخارجية العراقية، جريدة البينة الجديدة، الثلاثاء 28_02_2012 36:12

3 غازي رابعة، معضلة المياه في الشرق الاوسط، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ابو ظبي،2002،ص29.

غازي رابعة، معضلة المياه، مصدر سبق ذكره، ص 4.30

المشاريع المائية على المجرى المائي الدولي بما يحقق عدالة في تقاسم المياه1. ولم يتمكن العراق حتى الآن من إيجاد وتطبيق سياسيات وآليات وسبل ناجحة لمواجهة المشكلات المائية مع دول المنبع والمجرى، بما أثر بشكل سلبي مباشر على الواقع المائي والبيئي. ولهذا سنتناول المشكلات المائية مع هذه الدول الثلاثة، وما هي البدائل والخيارات المتاحة لمواجهة تلك الآثار

السياسات المائية التركية والعراقية:

رغم وجود عدة اتفاقيات ومعاهدات بين العراق وتركيا تشير في بنودها إلى مشكلة المياه المشتركة إلا أن تركيا ترفض الالتزام بها وتعتبر أن النهرين نهر واحد من الأنهار التركية العابرة للحدود وليست أنهارًا دولية كما يعدها العراق، ولهذا تمارس سياسة الاستخدام الأمثل للمياه وليس تقسيم المياه وفقا للاحتياجات المشتركة، فمنذ أول اتفاق عقد بين الطرفين عام ١٩٢٠ ثم عام ١٩٢٣ وأهمها اتفاقية الصداقة وحسن الجوار عام ١٩٤٦، وبرتوكول التعاون الاقتصادي والفني عام ١٩٧١ و١٩٨٠ وآخرها مذكرة عام ٢٠٠٩، التي تضمنت الأمور المتعلقة بتشغيل وإدارة مياه نهري دجلة والفرات2. إلا أن تركيا ترفض الالتزام والتوقيع على أي اتفاق مباشر يضمن حصة ثابتة أو حتى وفقا للاحتياجات العراقية، خاصة أنها لم توقع حتى الآن اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧، التي أقرتها الأمم المتحدة، مما أدى إلى نشوب أزمات متوالية تهدد بجفاف النهرين داخل الأراضي العراقية، ووفقا لذلك استغلت تركيا هذه الأسبقيات وضعف الجانب العراقي لإقامة مشاريع مائية على نهري دجلة والفرات أدت إلى أضرار مائية وبيئية كبيرة على العراق، بحدود ٢١ سد، ١٧ على الفرات ضمن مشروع GAP أهمها سد أتاتورك و٤ على دجلة أهمها مشروع سد اليسو، الذي سيعمل على تخفيض منسوب نهر دجلة من (20) مليار م٣ إلى (9) مليار م٣ في حال تشغيله، وهذا سيعمل على انحسار رقعة الأراضي الزراعية وزيادة رقعة المنطقة الجافة، مما يعمل على هجرة عكسية من المناطق الزراعية إلى المدن وما لهذه الهجرة من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية نتيجة فقدان الأراضي الزراعية التي تسقى سيحا من نهر دجلة3. وأيضا تقليص حصة العراق من المياه من قبل تركيا سيعمل على انخفاض مناسيب المياه في نهريه مما يعمل على إيقاف العمل في منظومات الطاقة الكهرومائية العراقية، وهذا سينعكس سلبا بشكل حتمي على بقية القطاعات الصناعية والإنتاجية التي تعتمد على هذه الطاقة..

كذلك ستتردى نوعية المياه العراقية في الأجزاء السفلى لمجرى النهرين بسبب مياه الصرف عن مشاريع الري المقامة في دول أعلى النهرين والأسمدة والأملاح، مما يؤدي إلى عدم صلاحية المياه للاستخدام البشري والزراعي4 تتفهم تركيا هذه الآثار السلبية على العراق، وتعمل على استثمار ورقة المياه سياسيا واقتصاديا وعسكريا، فهي دائما تلوح باستخدام ورقة المياه كضغط في حال ممارسة العراق أي سياسات مضادة لتركيا كإغراق أحواض الخزن العراقية أو حجب المياه عنه وتحويله لسدودها الكبيرة، كذلك تطمح تركيا للوصول إلى مرحلة مقايضة النفط بالمياه، أو توظيف ذلك لأغراض اقتصادية في ما يخص فتح الأسواق العراقية بشكل مستمر للبضائع التركية ومنح تراخيص مفتوحة للشركات الاستثمارية التركية، إضافة إلى منع أي تأثيرات أو انتقادات لسياساتها الداخلية والخارجية وتواجدها العسكري وطلعاتها الجوية شمال العراق ضد حزب العمال الكردستاني، هذه المعطيات جعلت ورقة المياه ورقة ضاغطة رابحة ضد العراق لتحقيق مكاسب على المستويات كافة[5]

السياسات المائية السورية والعراقية:

ترجع الخلافات المائية بين العراق وسوريا منذ عام ١٩٦٦ عندما أنشأت سد الطبقة وتجذر هذا الخلاف عام ١٩٧٣ بعد تشغيل السد وملئ بحيرته بالتزامن مع تشغيل سد كيبان من التركي مما تسبب بانخفاض مياه نهر الفرات إلى العراق بنسبة 75%، ورغم وجود اتفاق بين العراق وسوريا عام ١٩٨٩ ونفذ عام ١٩٩٠ لغرض تقاسم المياه إلا أن هذا الاتفاق لم يتطرق إلى إيرادات نهر الفرات من روافد الساجور والبليخ والخابور والتي تعد جزء من شبكة مياه النهر المتصلة به،

1نظير الانصاري، مخاطر الازمة المائية في العراق(الاسباب وسبل المعالجة)، مركز الجزيرة للدراسات، 28 أيار،2018، ص90-91.

نظير الانصاري، المصدر السابق، ص102. 2

3 سعود محمود، التهديدات الاسرائيلية للامن المائي العربي، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، ص100

4 سعود محمود، التهديدات الاسرائيلية للامن المائي العربي، مصدر سبق ذكره، ص101.

5عوني السبعاوي، العلاقات العراقية التركية، مكانة العراق و نقاط التفاهم، الواقع و افاق المستقبل، مجموعة باحثين، جامعة الموصل، حزيران 1999، ص52.

وبالتالي لم يتسنى معرفة العراق حصته من مياه الفرات[1] من ذات المنطلقات التي استغلتها تركيا، عملت على استغلالها سوريا مع العراق بعد أن دخلت باتفاق مع تركيا عام ١٩٨٧ مستبعدا العراق منه في تحديد حصته، شرعت سوريا بإقامة وتطوير العديد من المشاريع المائية على نهري دجلة والفرات منها سد وخزان الطبقة ومشروع سد البعث وسد تشرين الكهرومائي وأربعة سدود على نهر الخابور في الحسكة على نهر الفرات، أما دجلة فقط أنشأت سوريا محطة ضخ من النهر إلى قناة عين دوار، ومحطة الماليكة وسد الباسل[2].هذه السياسات والمشاريع لها أيضا آثار وأضرار سلبية على العراق، ومنها: رفض سوريا مشاركة المعلومات المائية الحقيقية مع العراق، والمبالغة في تحديد حصة أسهامها في مياهه، وهذا ينطوي على ظلم للجانب العراقي ويحمل نتائج سلبية في صياغة سياسته المائية. ولمشروع سحب مياه نهر دجلة إلى مدينة الحسكة ضمن مشاريع الري على الخابور تأثيرات سلبية على الواقع الاقتصادي والزراعي والبيئي العراقي، إذ سيؤدي إلى خروج آلاف الدوانم من الأراضي الزراعية عن العمل وتراجع القدرة على استصلاح أراضي جديدة. وهذا ينطبق على مشروع سد الطبقة الذي نفذ دون التشاور أو الاتفاق مع الجانب العراقي وفقا للأعراف والقوانين الدولية المعهودة، إضافة إلى كل هذا تخطط سوريا لإرواء مساحات واسعة من الأراضي الزراعية من مياه نهر الفرات، وهذا يعمل على تردي نوعية المياه بسبب زيادة الملوحة فضلا عن الأسمدة الكيمياوية ومياه البزل، إضافة إلى الأضرار المسحوبة على محطات توليد الطاقة الكهربائية.

ثالثا: السياسات المائية الإيرانية و العراقية.

ومن أهم الخلافات والمشكلات التي نشبت بين إيران والعراق هي الخلافات المائية، المتمثلة بالأنهار التي تنبع من إيران وتصب في العراق، إضافة إلى مشكلة شط العرب المستمرة إلى الآن. ومنذ خمسينيات القرن الماضي عملت إيران بتحويل مجرى عدد من روافد نهر دجلة لداخل أراضيها وإنشاء عدد من السدود الاروائية التي حجزت خلالها كميات كبيرة من المياه الواردة إلى العراق وهو ما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي، وأهم تلك الأنهار: الزاب الكبير، الزاب الصغير، نهر الوند، نهر كنكير، نهر قره تو، نهر وادي آب نفط، نهر الشهابي، نهر الطيب، دويريج، نهر كلال بدرة، نهر الكارون، نهر الكرخة، شط العرب، هذه المشاريع نفذت رغم وجود اتفاقيات ومعاهدات تاريخية بين الطرفين حول المياه، منها معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧، واتفاقية شط العرب ١٩١٣، واتفاقية عام ١٩٣٧ لترسيم الحدود بين العراق وإيران، واتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، بعد إلغاء إيران العمل باتفاقية ١٩٣٧، وبقية التفاصيل معروفة، ولم يتوصل العراق وإيران لغاية الآن إلى أي اتفاق لتقاسم مياه الأنهار المشتركة بينهما[3]. واستغلت إيران هذه المعطيات بإقامة تلك المشاريع الضخمة على الأنهار المشتركة ألحقت أضرار فادحة بالعراق: إذ تسببت بهجرة العديد من المزارعين وعوائلهم من أهوار العراق مثل هور الجبايش بعد انخفاض مناسيب المياه فيه وعدم تدفق المياه إليه. وهذا تبعه تحمل العراق كلف إنشاء مشاريع نقل المياه للمناطق الحدودية مع إيران لري المزارع، مما عمل على عرقلة التوسع في استثمار الأراضي الزراعية، وأيضا تعرض العراق إلى أضرار وتغيرات مناخية بيئية وازدياد العواصف الرملية بسبب جفاف مناطق هور الحويزة وأهوار ميسان، وتركزت الملوحة في المياه الواردة من إيران على نهر دجلة، مما تسبب بآثار سلبية على مشاريع الري نتيجة الترسبات الملحية ونقص الوارد المائي في شط العرب تسبب في اختلاف العلامات الحدودية بين البلدين، مما زاد من مساحة المياه الإقليمية لإيران على حساب العراق، أدى إلى أضرار في عمل الموانئ ومراسي السفن، فضلا عن أضرار بيئية على الأحياء المائية والثروة السمكية في شط العرب[4].

---

1 نظير الانصاري، مخاطر الازمة المائية، مصدر سبق ذكره، ص117

2 عماد خالد ابراهيم، سياسة دول الجوار و اثارها على ازمة المياه في العراق، جامعة الموصل، على الرابط الالكتروني في ادناه، تاريخ الدخول 2024/3/20:

https://www.researchgate.net

3 المركز العربي للبحوث القانونية و القضائية، نزاعات المياه المشتركة واقع و اسباب، ورقة عمل منشورة، بيروت 2018، ص.

4ايران تنسحب من مفاوضات ترسيم الحدود مع العراق وتبتلع 2 كيلو متر مربع، صحيفة المدى، العدد2904، 22\3\2021، على الرابط في ادناه، تاريخ الدخول : 2024/3/22:

www.https\\almadapaper.net

السياسات المواجهة من الجانب العراقي:

قد وصى العديد من الباحثين والمهتمين في مشكلة الامن المائي العراقي بتوصيات عدة وهي تقاسم مياه دجلة والفرات، وهذا الأمر يتطلب التعاون بين البلدين في توزيع هذه الثروة المائية، لأن انعدام الثقة المتبادلة قد يولد توتراً ونزاعا، كذلك ايجاد مشاريع مائية زراعية بين العراق وسوريا وتركيا وايضا ايران بهدف ضمان استمرار تدفق المياه الى سوريا والعراق وبكميات مناسبة، ويضاف الى ذلك العمل على تكليل عوامل ضغط في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياحية لغرض التأثير عل الموقف التركي والدفع به باتجاه التجاوب لتحقيق المصالح المشروعة مع العراق في المياه المشتركة[1].

_الضغط على دول المنبع والمجرى بضرورة التفاوض من جديد وفقا لقواعد القانون الدولي، للتوصل إلى اتفاقيات ومعاهدات جديدة تراعي خصوصيات الواقع المائي الحالي بما يضمن حصة واحتياجات العراق من المياه بشكل عادل..واستخدام النفط كسلاح للحصول على الحصص المائية العراقية، إذ يجب أن تتضمن الاتفاقيات أو البروتوكولات أو أي مذكرات تفاهم ومفاوضات الاعتبارات النفطية والاقتصادية وربطها بتقاسم المياه، وبالإمكان منح تركيا وسوريا امتيازات تفضيلية في الأسعار النفطية كما هو الحال مع الأردن، مما يؤدي إلى جلوس الطرفين على طاولة المفاوضات بما يسهم بالوصول إلى اتفاقيات عادلة تؤمن حاجة العراق من المياه، والحصص يجب أن لا تكون ثابتة بل وفقا للاحتياجات الآنية والمستقبلية..

كذلك استخدام التبادل الاقتصادي والتجاري كسلاح في الحصول على حصص مائية كافية، إذ أن ميزان التبادل التجاري يميل لصالح الدول الثلاثة ويعد العراق رئة حيوية لها في تصريف السلع والبضائع، مقايضة هذا التبادل وربطه بالسياسات المائية يجب أن يكون أحد الخيارات الصريحة للجانب العراقي لإعادة ضبط التوازن في العلاقات مع هذه الدول لحاجته للمياه نتيجة الزيادة السكانية المتوقعة خلال السنوات القادمة[2]

الخاتمة:

ان الدولة غير القادرة على توفير وتزويد شعبها بالمياه ستتأثر مكانتها وقوتها، ونظرا لأهمية المورد المائي فإن النقص في كمياته يؤدي الى اعاقة الدولة في قدراتها على تأمين الغذاء وإنتاج الطاقة وضرب اقتصادها، ويمكن ان نعتبر دول الشرق الاوسط الفقيرة ستقع حتما في دائرة هذا الخطر، وان العراق باعتباره احد دول الشرق الاوسط فإنه قد مر بنزاعات مع دول جواره بسبب قطع الاخيرة المياه التي تنبع من اراضيها باتجاه الأراضي العراقية، وان اولى بدايات هذا النزاع بدأت مع انخفاض مناسيب المياه وانحسارها في ايران وخوفها على ان يضر ذلك في اقتصادها وامنها المائي.

ويعد سلاح المياه هو المصطلح الجديد الذي ستتبناه منطقة الشرق الأوسط، لتندلع الحروب بين المزارعين وسكان المدن، وبين المجموعات العرقية، وبين المستفيدين من منبع ومصب النهر نفسه، ويمكن ان نلاحظ ذلك من الوقائع الملموسة اليوم حرب سوريا الأهلية، اذ ان بعض العلماء يرون أن تغير المناخ الذي أدى إلى شحّ المياه أوقع السكان في حالة من الركود والفقر، وهي من أهم أسباب اندلاع ثورة سوريا. ويعد شط العرب من الممرات المائية المهمة التي حدث من اجلها نزاعات بين العراق وايران في الماضي ومنذ تأسيس الدولة العراقية، كما ان شط العرب هو ممر مائي ينتج عن التقاء نهري دجلة والفرات في جنوب العراق وله اهمية كبيرة على الاقتصاد العراقي وامنه المائي، مما ادى النزاع على هذا الممر الى توصل الدولتين الى ضرورة ترسيم الحدود المائية بينها، وقد أدى ترسيم الحدود المائية بين البلدين إلى عدد من المناوشات المسلحة برغم توقيعهما عام 1937 معاهدة استندت إلى معاهدات سابقة بين الدولتين العثمانية والفارسية وأن التوترات التي نشهدها على الأرض نتيجة تزعزع عنصر المياه واعتباره السبب الرئيسي لحدوث هذه النزاعات، ولعدم وجود قانون دولي للمياه أو قانون يحكم النزاعات بين الدول قد بدأت هذه التوترات تتفشى حول الأنهار والأحواض منذ عقد من الزمن لتتطور وستتفشى على نطاق أوسع في العقد القادم، ويعد ذلك سبب دفع إيران لتضع خطط طوارئ لتقنين المياه في طهران التي تحتضن 22 مليون نسمة، وتمثلت خططها كما ذكرناه في المباحث السابقة ببنائها سدودا عدة حول الانهار التي تتجه نحو الاراضي العراقية وتصب في نهر دجلة، علاوة على قيامها بتحويل روافد ومجرى انهارا اخرى الى داخل اراضيها، تفاديا لوقوعها في ازمة مائية في ظل ما تعانيه من تبعات العقوبات الامريكية تجاهها.

المصادر:

Ahmed Salama Badr, The Role of Local Administration in Reducing the State's Burdens, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2017, p. 73.

Ahmed Abdel Qader El Gamal, Studies in Social and Political Systems, Egyptian Nahda Library, first edition, 1956, p. 98.

1 حامد حداد، تحديات الامن المائي للعراق(حوضي دجلة و الفرات)، مجلة دراسات دولية، العدد51،ص99.

2 المصدر نفسه، ص100.

Ahmed Muhammad Qadir, Civil Liability for Environmental Damage and Insurance for It from a Legal Perspective, Analytical Study 2015, Kufa Journal of Legal and Political Sciences, Al-Najaf Al-Ashraf, Volume 4, Number 15, p. 346.

Ahmed Mustafa Al-Husseini, Policy Analysis (A New Approach to Planning in Government Systems), Al-Bayan Commercial Press, Dubai, 1994, p. 94.

Ashraf Sobhi Abdel Ati, Water and Economic Development, Al-Isra House and Library, Egypt, Tanta, 1997, p. 18.

Iran withdraws from border demarcation negotiations with Iraq and swallows 2 square kilometers, Al-Mada newspaper, issue 2904, 3/22/2021, at the link below, access date: 3/22/2024:

www.https\\almadapaper.net

Ben Hafid Alaeddine, The Role of Unofficial Actors in Drawing Public Policy in Democratic and Authoritarian Regimes, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Science, Mohamed Khidr University, Algeria, 2014, p. 18.

Thamer Yasser Al-Bakri, Marketing Department, University House for Printing, Publishing and Translation, Mosul, 2002, p. 55.

Thanaa Fouad Abdullah, Mechanisms of Democratic Change in the Arab World, 1st edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1997, p. 113.

Asim Al-Araji, Principles of Public Administration: A Contemporary Behavioral Perspective, 1st edition, Shafiq Press, Baghdad, 1990, pp. 38-39.

Jassim Muhammad Al-Dhahabi, and Najm Muhammad Al-Azzawi, Principles of Public Administration: A Comprehensive Strategic Perspective, 1st edition, Al-Jazeera Library for Printing and Reproduction, Baghdad, 2005, p. 13.

Juma Farhat Al-Saeed, Financial Performance of Business Organizations, 1st edition, Al-Marrekh Publishing House, Saudi Arabia, 2000, p. 333.

James Anderson, Public Policy Making, translated by Amer Al-Kubaisi, Dar Al-Maysara for Publishing, Distribution and Printing, Amman, 2010, p. 46.

Hamid Haddad, Water Security Challenges for Iraq (Tigris and Euphrates Basins), Journal of International Studies, Issue 51, p. 99.

Hamed Tolba Muhammad Abu Haiba, Fundamentals of Review, 1st edition, Zamzam Publishing and Distribution, Amman, 2012, p. 29.

Hassan Absher Al-Tayeb, The Modern State is a State of Institutions, Cairo, Dar Al-Thaqafa Publishing House, 2000, pp. 121-122.

Hassan Absher Al-Tayeb, Public Policy Objectives and their Role in Rationalizing Development Projects, Al-Adari Magazine, Issue (51), Muscat, 1991, p. 50.

Khalis Hosni Al-Asha'ab and Anwar Mahdi Saleh, Natural Resources and Their Maintenance, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, University of Mosul, PT, p. 167.

Maysan Governorate Office, Provincial Council Works, for Sustainable Development, Media Section, on the website below, access date 3/15/2024:

www.maysan.gov.iq

Zahid Muhammad Diri, Government Administration, 1st edition, Amman, Dar Al-Assar Al-Alami for Publishing and Distribution, 2011, p. 151.

Salem Muhammad Abboud and Ziyad Muhammad Abboud, The Thirst Industry and the Futures of the Water War, A Study in the Arab World and Iraq, Dar Al-Doctor for Science, Baghdad, 2012, p. 177.

Saud Mahmoud, Israeli threats to Arab water security, doctoral thesis, Al-Mustansiriya University, p. 100

Salam Abdul Ali Al-Abadi, Mathal Abdul-Ghani Al-Azzawi, Social Policy in Iraq (The Controversy of the Welfare State and the Market Economy), Journal of the College of Arts, Issue (96), College of Arts, University of Baghdad, 2011, p. 54.

Abdul Jabbar Ahmed Abdullah, Federalism and Decentralization in Iraq, previously mentioned source, p. 7.

Samir Amin and others, The Conflict over Water, the Common Heritage of Humanity, translated by Saad Al-Taweel, Majdi Al-Gammal, Center for Arab-African Research, 1st edition, 2005, p. 42.

Amer Al-Kubaisi, Public Policy Making, Dar Al-Maysara, Amman, 1999, p. 164

Abdel Fattah Yaghi, Public Policies (Theory and Practice), Arab Administrative Development Publishing Organization, Emirates, 2009, p. 29.

Ali Ahmed Haroun, Foundations of Economic Geography, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 2000, p 329.

Alia Hussein Salman Al Bu Radi, Evaluating the irrigation situation and optimal exploitation of water resources in the Middle Euphrates region, Master's thesis, College of Education for Girls, University of Kufa, 2006, p. 69.

Imad Ahmed Al-Jawahri and Reda Abdul-Jabbar Al-Shammari, Water Problems in Iraq between Reality and Proposed Solutions, Al-Qadisiyah Journal of Law and Political Science, Volume Two, Issue One, Al-Qadisiyah University, 2009, p. 7.

Imad Khaled Ibrahim, the policy of neighboring countries and its effects on the water crisis in Iraq, University of Mosul, at the electronic link below, access date 3/20/2024:

https://www.researchgate.net

Awni Al-Sabawi, Iraqi-Turkish relations, Iraq's status and points of understanding, reality and future prospects, group of researchers, University of Mosul, June 1999, p. 52.

Ghazi Rabaya, The Water Dilemma in the Middle East, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2002, p. 29.

Farah Dhia Hussein Al-Saffar, Your Guide to Drawing Public Policies for Local Government, Al-Nour University Foundation, Baghdad, p. 37.

Farah Zia Hussein, Governance between Public Policies and Governance Policy, Baghdad, 2018, p. 27.

Kul Fakhar Falih Jihad, making internal public policy in Iraq and the role of governments in it, Master's thesis, University of Baghdad, College of Political Science, 2015, p. 135.

Muhammad Ahmed Al-Adawi, Public Policy Study, 1st edition, Al-Zahraa Publishing House, Riyadh, 2015, pp. 48-49.

Muhammad Harbi, Organization Science (Origins, Development, and Integration), University of Mosul, Iraq, 1989, p. 20.

Muhammad Qasim Al-Qaryouti, Drawing, Implementing, Evaluating and Analyzing Public Policy, 1st edition, Al-Falah Library for Publishing and Distribution, Amman, 2009, p. 52.

Muhammad Kadhim Al-Mashhadani, Political Systems, Legal Library, Baghdad, 2008, pp. 116-117.

Arab Center for Legal and Judicial Research, Shared Water Disputes: Reality and Causes, published working paper, Beirut 2018,

Maysoon Ali Hussein Al-Laila, local governments and their role in implementing public policy and providing services (a case study of Babylon Governorate), Babylon University Journal of Science